

الباب الأول

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا
إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى
آله وصحبه وسلّم تسليما كثيرا، وبعد :

فإن علم أصول الفقه علم جليل القدر، يساعد طالب العلم الشرعي في التفقه
في دينه. وهو القواعد والأصول التي تبين المناهج والطرق لاستنباط الأحكام الشرعية
من النصوص الشرعية؛ لذا قد أعطى العلماء عناية كبيرة بهذا العلم من تعليم وتأليف،
قديمًا وحديثًا لأجل خدمة هذا الدين، بحيث يستطيع به العالم وطلب العلم أن
يستخرجوا من النصوص حكما صحيحا معتبرا شرعا.

والتأويل باب مهم من أبواب طرق استنباط الأحكام، ومسلك أصولي انتهجه
الفقهاء في إدراك معاني النصوص الشرعية ودلالاتها؛ لذا لم يختلف العلماء في بيان

أهميته والعمل به، يقول الإمام الحرمين الجويني^١ (في كلامه عن التأويل) : " فلا أرى في علم الشريعة بابا أنفع منه لطالب الأصول والفروع "^٢.

هذا المنهج الاستنباطي معمول به منذ عهد الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم من التابعين وتابعي التابعين وأجيال بعدهم إلى يومنا هذا. وقال الآمدي^٣ : " وإذا عرف معنى التأويل فهو مقبول معمول به إذا تحقق مع شروطه، وم ا يزال علماء الأمصار في كل عصر من عهد الصحابة إلى زمننا عاملين به من غير نكير "^٤.

ثم إن المعاملات المالية الشرعية هي علم مستقل بذاته، يهدف إلى تنظيم التعامل في الأموال تنظيماً يضمن سلامة هذا التعامل وفق التشريع الإسلامي، الذي يحقق منهجاً سليماً للفرد والمجتمع في المعاملات المالية على اختلاف أنواعها.

^١ عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني النيسابوري، إمام الحرمين، أبو المعالي، له مصنفات كثيرة، منها: العضيدة النظامية في الأركان الإسلامية، و البرهان، والورقات في أصول الفقه، ونهاية المطلب. (سير أعلام النبلاء، للذهبي، 18 / 468 - 477، و الأعلام، للزركلي، 4 / 160). (نسخة الشاملة موافق للمطبوع)

^٢ عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، البرهان في أصول الفقه، تحقيق عبد العظيم ديب، القاهرة، دار الأنصار، 1400 هـ، 1/408.

^٣ هو علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي، أبو الحسن سيف الدين الآمدي الأصولي المتكلم، أصله من آمد وولد بها، وتعلم في بغداد والشام. وانتقل إلى القاهرة، فدرس فيها واشتهر، ومن مصنفاته: الإحكام في أصول الأحكام، ودقائق الحقيقة. (تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: 771هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، دار إحياء الكتب العربية، بدون التاريخ، 8 / 306 - 307)

^٤ سيف الدين الآمدي، دار الصميعي، الإحكام في أصول الأحكام، الرياض، دار الصميعي، الطبعة الأولى، 1324 هـ، 3/68.

ولأن الباحث يرغب في إعداد البحث حول قضية المعاملات المالية وربطها بأصول الفقه، وبعد استشارة ذوي الخبرات وقع اختيار الباحث في هذا الموضوع:

تأويل الفقهاء للنصوص الشرعية وأثره في المعاملات المالية

" دراسة تحليلية نقدية على كتاب نيل الأوطار قسم المعاملات المالية "

ويختار الباحث – بعد الإرشاد من بعض الفضلاء – كتاب نيل الأوطار وخاصة في قسم المعاملات المالية لأن يكون بعض المسائل فيها محور البحث في هذه الرسالة، ولأجل أن لا يتسع البحث بحيث يعجز الباحث عن جمع مسائل كثيرة في باب المعاملات المالية. وكتاب نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أهم الكتب الإسلامية بحيث لم يخل أي مكتبة من المكتبات منه، و هو كتاب الحديث والأحكام مرتبة على أبواب الفقه.

ويقصد الباحث بقسم المعاملات المالية من كتاب نيل الأوطار هو ما يشمل كتاب البيوع والسلم، والقرض، والرهن فقط، ولا يستطيع الباحث أن يتناول جميع ما في باب المعاملات في هذا الكتاب لكثرة مسائلها، ولكن ما اختاره الباحث من المسائل هي أكثرها وقوعاً في الحياة اليومية.

وأما الفقهاء فهو جمع فقيه وهو كل من اختص بمن فهم في علوم الشريعة، وكل من علم بالحلال والحرام^٥. ويريد الباحث بالفقهاء في هذه الرسالة هم أصحاب المذاهب الأربعة من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، كما يضاف إليهم الظاهرية والزيدية التي تتمثل في آراء الإمام الشوكاني.

خلفية البحث

الملاحظ في العالم الإسلامي بعمومها في هذه الآونة الأخيرة قبول شديد في تطبيق القواعد الإسلامية في كثير من معاملاتهم المالية، وهذا في جانب من الأمور التي تسر العالم الإسلامي بحيث بدأ الناس تركوا المعاملة المالية الربوية، ولجؤوا إلى المعاملة الإسلامية التي حرم الربا وما يضر الناس من الغرر وغيره. وفي جانب آخر هم تحيروا في تطبيق هذه المعاملة الإسلامية، حيث أنهم لما أرادوا أن يطبقوا هذه المعاملة وجدوا علماء المسلمين لم يكونوا متفقين في كثير من المسائل المالية، أشكل عليهم هذا الأمر لا سيما لمن ليسوا بطلاب العلم الشرعي ومن لم يكونوا يتعاملون بكتب العلماء.

يجب الباحث أن العلماء قد تأولوا النصوص الشرعية وخاصة في باب البيوع لاستنباط الأحكام الشرعية واستخراجها منها، حملوا إلى غير ظاهرها من المعاني

^٥ أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، ت. 395 هـ، معجم مقاييس اللغة، دمشق، دار الفكر، 1399 هـ، 4 / 442.

المحتملة لوجود قرينة أو دليل آخر يقتضيها، يدل على أن المعنى المراد غير ظاهرها بل معنى أخرى احتملتها تلك النصوص.

يضرِب مثالا على ذلك، في قضية بيع التقسيط وهو عقد على مبيع حال بثمن مؤجل يؤدى مفرقا على أجزاء معلومة في أوقات معلومة^٦. لقد ورد الحديث في ظاهره يمنع هذا البيع، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "من باع يبعين في بيعة فله أوكسهما أو الربا"^٧. فسر سماك بن حرب الحديث بأن يبيع الرجل البيع فيقول هو بنساء بكذا و بنقد بكذا^٨.

ولقد حمل العلماء الحديث إلى عدة معانٍ، منها:

- منهم من حمل حديث "يبعين في بيعة" إلى بيع الدين بالدين
- ومنهم من حمل حديث "يبعين في بيعة" إلى بيع العينة
- ومنهم من حمل الحديث إلى معنى أن يذكر البائع للسلعة ثمين أحدهما حالا، والآخر نسيئة ويتم العقد دون جزم بأحدهما.

^٦ سليمان بن تركي التركي، بيع التقسيط وأحكامه، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، دار اشبيليا، 2003م، ص. 34

^٧ رواه أبو داود، رقم: 3461، البيهقي في سننه، رقم: 10879، و الحاكم، رقم: 2292، وابن أبي شيبة في المصنف، قم: 20461. والحديث حسنه الألباني في الإرواء [5 / 149، عند بحثه للحديث رقم 1307]

^٨ رواه الإمام أحمد في المسند 3 / 398.

ومن الطبيعي أن يؤدي اختلافهم في تأويل تلك النصوص إلى اختلافهم في الأحكام⁹، وهذا مما أشكل على كثير من الناس. ومثل هذا كثير في باب المعاملات المالية مما يتطلب إلى ببحثه ودراسته.

القيام بتحليل تلك التأويلات ودراستها في ضوء علم أصول الفقه لتمييز بين الصحيح والفساد، القوي والضعيف من تلك التأويلات هو أمر مطلوب وحاجة ملحة، وهو مهم في غاية الأهمية في خدمة الفقه خاصة والدين عامة.

مشكلات البحث

هذا البحث يحاول حل المشكلات التي تشمل في الأسئلة التالية:

1. ما منهج الفقهاء في تأويل النصوص الشرعية ؟
2. ما أثر تأويلات الفقهاء للنصوص الشرعية في المعاملات المالية من خلال كتاب نيل الأوطار في قسم المعاملات ؟

أهداف البحث وفوائده

⁹ لفظ الاختلاف ليس دائما يحمل معنى سلبيا، وهو أيضا يحمل معنى إيجابيا كما ذكر الله تعالى في سورة الفاطر: 27، (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا)، فلفظ الاختلاف هنا يحمل معن إيجابيا، واختلاف الفقهاء أغلبها من هذا القبيل. وقد يكون مذموما، وهذا ما لا يعضده دليل، ويكون أغلبه في الاختلاف في العقائد.

يرجع إلى مقالة كتبها عبد الخالق حسن في مجلة الحياة، العدد 1، 1 يونيو 2012م.

Moh. Abdul Kholiq Hasan, Penafsiran Al quran dan Ikhtilaf Ulama (Kaidah dan Etika Memahami Perbedaan Penafsiran), Jurnal Elhayah, vol.1, 1 juni 2002 .hal. 15 - 16
URL: <http://eprints.iain-surakarta.ac.id/id/eprint/734>

تم استرجاعه في 11 نوفمبر 2017

يهدف هذا البحث إلى الأمور التالية:

1. الوقوف على مفهوم وحقيقة التأويل الصحيح الذي يعضده الدليل.
2. بيان مذاهب العلماء في اعتماد التأويل طريقة من طرق لفهم النصوص الشرعية.
3. تجلية الأحكام في المعاملات المالية التي تختلف أنظار الفقهاء ومسالكهم في فهم المعنى المراد من النصوص في المعاملات المالية.

وأما فوائد هذا البحث تتمثل في الأمور التي يذكرها الباحث فيما يلي:

- هذا البحث يكشف أهمية التأويل والتمييز بين التأويل الصحيح بضوابطه وتأويل الضعيف مع سماته، وبالتالي سيتهياً الطالب ليدرب نفسه على ذلك ويهيأ نفسه ليكون مجتهداً في المستقبل.
- أن الأمة بحاجة إلى معرفت الأحكام الشرعية في معاملاتهم المالية، فهذا البحث يلبي تلك الحاجة، حيث أن البحث يحاول أن يبين الصحة والضعف من تأويلات العلماء للنصوص الشرعية المتعلقة بالمعاملات المالية.
- هذا البحث يقدم حلاً أصولياً يزيل الإشكال الناتج من تعدد التأويلات وتزاحم الآراء.

الدراسات السابقة

بالنسبة للدراسات السابقة لهذا الموضوع حسب ما يبدو للباحث من الاطلاع
القصير لم يكن هناك بحث مستقل منفرد لبحث تأويلات الفقهاء للنصوص الشرعية
وأثرها في المعاملات، فحصل ما اطلع عليه الباحث هناك بعض الكتب لها علاقة
بهذا الموضوع، وهي :

1. خديجة حسين عبد الفتاح خلف ، 2009م، رسالة الماجستير في جامعة
النجاح الوطنية نابلس فلسطين ، عنوان الرسالة: تطبيقات فقهية في التأويل
عند الأصوليين. نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 10 / 2 / 2009 م، وهذه
الرسالة تتناول تطبيقات فقهية لتأويل لثلاثة أبواب، باب العبادات،
والمعاملات، ثم العقوبات. واكتفت الباحثة بذكر ثلاث مسائل لكل باب. أما
هذا البحث سيتناول عدة مسائل في قضية المعاملات الخاصة، إذن الفرق بين
الرسالة وهذا البحث الذي سيقوم الباحث ببحثه في المسائل التي يتوجه إليها
الاستقراء التحليل، لم تتناول الرسالة ما يتعرض الباحث لبيان وتحليله، أو
اختلف في طريقة عرض المسائل وتحليلها.

2. الأخ رفيقي سابوترا ، 2012م، رسالة الماجستير من جامعة المحمدية سوراكرتا

— إندونيسيا، عنوان الرسالة: تأويلات الفقهاء في الفروع الفقهية في الطهارة

— والصلاة — والصوم . والرسالة كما هو المكتوب عنوانها لا تتناول موضوع

المعاملات المالية، وإنما اقتصر الباحث بذكر المسائل في العبادات.

3. معلمين محمد شهيد ، 2003م، رسالة الماجستير ، الترجمات الفقهية عند

الإمام الشوكاني في كتابه " نيل الأوطار " — قسم المعاملات.

الرسالة كما ذكر عنوانها لا تتطرق إلى بحث تأويل الفقهاء، وإنما تتحدث عن

ترجمات الإمام الشوكاني في كتابه نيل الأوطار في قسم المعاملات ومنهج في ذلك.

وكذلك أن صاحب البحث لا يذكر جميع ترجمات الإمام الشوكاني في هذا القسم

إلا عدد قليل خمس إلى ست مسائل فقط، أما بحثنا هذا وإن لم يتطرق إلى جميع

المسائل في قسم المعاملات، لكنه يتناول أكثر منه، ومنهج مختلف.

الإطار النظري

لقد سلك العلماء مسالك لاستنباط الأحكام من النصوص الشرعية، ومن بين

تلك المسالك التي انتهجها العلماء في استنباط الأحكام من أدلتها هو التأويل. لقد

كثرت تأويلاتهم وتعددت في جميع أبواب الفقه ومن بينها باب المعاملات . يجمع

الباحث تلك التأويلات، ثم يعيد النظر في تلك التأويلات في باب المعاملات المالية ويقوم بدراستها سواء كان في المعاني المؤول إليها، أو في الأدلة الصارفة، مستعينا بعلم أصول الفقه.

منهج البحث المتبع

إن نوع البحث الذى يقوم الباحث عليه هو بحث مكتبي، ويمسخدم الباحث فى هذا البحث المنهجين وهما:

المنهج الوصفى التحليلي^{١٠}: ويتم ذلك باستقراء وتتبع نصوص المعاملات المالية فى كتاب نيل الأوطار فى قسم المعاملات المالية. ثم يقوم البحث بتتبع تأويلات العلماء فى قضية المعاملات المالية من كتبهم، وذلك بالرجوع إلى بعض كتب الفقه المقارن، منها: بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد الحفيد، المجموع شرح المذهب للنوي، وسبل السلام شرح بلوغ المرام للأمير الصنعاني وغير ذلك من كتب الفقه المقارن وكتب شروح الأحاديث الأخرى. وبعد ذلك يقوم الباحث بتحليل المسائل تحليلا أصوليا، بتحريز محل النزاع إذا كان فى المسألة جانب

^{١٠} التحليل هو عملية عقلية يقوم بها الباحث للوصول إلى بعض المعاني الجزئية الواضحة. وهو ينحصر فى عزل صفات الشيء أو عناصره بعضها عن بعض حتى يمكن إدراكه بعد ذلك إدراكا واضحا. ينظر : المنطق الحديث و مناهج البحث العلمى، د. محمود قاسم، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية: ص: 202 – 203، نقلا من كتاب تأويل الفقهاء فى الفروع الفقهية، ص. (ه ه)

الاتفاق بين العلماء وجانب الاختلاف، ثم يبين الباحث المنهج الاستنباطي

الذي سلكه العلماء في التعرف إلى الأحكام.

المنهج النقدي^{١١}: يقوم الباحث بعرض أوجه التأويلات وبيانها بالرجوع إلى كتب

كتب أصحاب التأويل، ثم يناقشها ويأرسها دراسة أصولية في إطار ما رسمها علم

الأصول من الضوابط والقواعد، ثم حكم عليها بالصحة والضعف حسب ما تبين له

من الأدلة، مع ذكر القرائن التي تؤيد ما يتخاره الباحث من الحكم.

وقد راعى الباحث في هذا البحث الأمور التالية:

- 1 - يعزو الآيات القرآنية إلى سورها ويذكر اسم السورة ورقم الآية منها.
- 2 - يحاول بتخريج الأحاديث والآثار من مصادرها الأصلية حسب الإمكان
- 3 - يشير إلى من صحح الحديث أو حسنه من العلماء المحققين إذا كان في غير الصحيحين بقدر ما استطاع إلى ذلك سبيلا اعتمادا على حكم الشيخ الألباني وغيره على الأحاديث.
- 4 - يقوم بترجمة للأعلام الواردة في البحث عند أول ذكرها ممن غلب على ظنه

عدم شهرتهم.

^{١١} وهو نوع من المناهج التي تعتمد على الإسناد والتبرير و الدليل المنطقي والعقلي من أجل الوصول إلى حل المشاكل. و هو يتعلق غالبا ببحث الأفكار و تفسيرها. ينظر إلى منهجية البحث العلمي، د. محمد عبد النبي السيد غانم، ص. 25

5 -يقوم بعمل فهرس تفصيلية للآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة

والآثار والأعلام المترجم لهم والمصادر والمراجع والموضوعات.

وأما بالنسبة لمصادر البيانات: فهي قسم المعاملات المالية في كتاب نيل الأوطار

من باب البيوع إلى باب الإجارة، وكذلك كتب ذات صلة مع البحث من الكتب

المقارنة كـ " بداية المجتهد ونهاية المقتصد " لابن رشد الحفيد، وكتاب "المغني" لابن

قدامة المقدسي، وكتاب " المجموع شرح المذهب "، للنووي، ومن الكتب المعاصرة كـ "

موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته " لأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي، ومجلة المجمع الفقه

الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي، وغير ذلك من الكتب.

خطة البحث

يتكون هذا البحث من أربعة أبواب:

وفي الباب الأول : يذكر الباحث فيه خلفية البحث، ومشكلات البحث، وأهداف

البحث وفوائده ، والدراسات السابقة، والإطار النظري، ومنهج البحث، ثم خطة

البحث.

ثم الباب الثاني: تكلم فيه الباحث عن كتاب نيل الأوطار وترجمة صاحبه بالإيجاز.

وفي الباب الثالث: تكلم الباحث عن مفهوم الظاهر، ونظرية التأويل ؛ عن حقيقة الظاهر الذي هو قبيل التأويل وحكم العمل به ، وحقيقة التأويل، ضوابطه، أنواعه ومجالاته، الأسباب والدوافع إلى التأويل، وحكم التأويل في المسائل الفروعية والعقائدية. والباب الرابع: ذكر الباحث المسائل في باب المعاملات المالية من كتاب نيل الأوطار التي ورد فيها تأويلات الفقهاء . وفيه خمسة فصول :

الفصل الأول : يذكر الباحث التأويلات في بيع النجاسة والحيوان وما يتعلق به، مثل بيع الدهن المنتجس، بيع الكلب، بيع السنور، بيع فضل الماء.

الفصل الثاني : يذكر فيه الباحث التأويلات في بيع الغرر، معنى الغرر، البيع بأكثر من سعر يومه لأجل النساء (بيع التقسيط)، وبيع العربون.

الفصل الثالث : يذكر الباحث عن التأويلات في البيوع المنهي عنها: بيع العصير ممن يتخذه خمرًا، بيع المشتري ما اشتراه قبل قبضه، وبيع المزايدة.

الفصل الرابع : يذكر الباحث عن التأويلات في بيع الحاضر للبادي، وبيع العينة، ثم التأويل في انتفاع المرتهن بالرهن.

الفصل الخامس : يذكر الباحث عن التأويلات في الإجارة، وهي أجرة الحجامة، أجرة قراءة القرآن.

ثم الخاتمة: يذكر فيها الباحث عن أهم نتائج البحث توصل إليها من خلال البحث،
والتوصيات، ثم الفهارس التي تتكون من : فهرس الآيات القرآنية ، فهرس الأحاديث
النبوية، فهرس الآثار السلفية، فهرس الأعلام، ثم فهرس المراجع والمصادر.

وختاما نسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن ينفعني والمسلمين هذا البحث
وأن يجعلني مخلصا في كتابته لوجهه، ومن العاقبات الصالحات، إنه ولي ذلك والقادر
عليه.